



مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

المصالحة

رفضت حركة "فتح" مقترحا مصريا لعقد لقاء يجمع خمسة فصائل فلسطينية في القاهرة، للتشاور حول قضية المصالحة بين "فتح" و"حماس"، وأكدت المصادر، التي طلبت عدم الكشف عن هوياتها، أن مصر اقترحت عقد لقاء يجمع ممثلين عن حركات "حماس" و"فتح" و"الجهاد الإسلامي" والجبهتين، الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، على أن يسبق لقاء الفصائل في العاصمة الروسية موسكو، في ١١ شباط الجاري. وأن "فتح" ترفض أي لقاءات مع "حماس" في مصر، لكون "فتح" وقّعت اتفاقا سابقا مع "حماس" في القاهرة ولم ينجح. وزادت بأن "فتح" تدخلت لدى المخابرات المصرية لإلغاء اللقاء.

وقال عضو المكتب السياسي لحركة "حماس"، حسام بدران، في وقت سابق، إن حركته تلقت دعوة مصرية رسمية، لحضور لقاء يجمع الفصائل في القاهرة، لبحث "مواجهة التحديات التي تواجه المشروع الوطني الفلسطيني، وسبل إعادة الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام"؛ وأوضح بدران أن "حماس" ترحب بالدعوة المصرية، وتترقب الترتيبات المتعلقة باللقاء.

فتح تكشف أهداف ومهام الحكومة القادمة

كشفت حركة فتح، عن أهداف ومهام الحكومة الفلسطينية القادمة، موضحة أنها تتلخص في ٣ محاور مفصلية: - تعزيز صمود المواطن في أرضه لمواجهة التحديات المختلفة، وإجراء انتخابات برلمانية في أراضي دولة فلسطين وعلى رأسها القدس، وانتهاء الانقسام على أساس ديمقراطي وصندوق الانتخابات هو الطريق والحكم.

وفتح ترى أن تشكيل هذه الحكومة هو إعلان بانتهاء مرحلة ضبابية رمادية اللون في موضوع إنهاء الانقسام وتنفيذ الاتفاقيات الموقعة في الشأن الداخلي، وأنه لا بد من وضع النقاط

على الحروف وانتهاء حالة الجدل والذهاب الى انتخابات برلمانية نعيد الحق لأصحابه وهو الشعب من خلال صناديق الاقتراع ليكون حكما وفيصلا نهائي". وأن تشكيل حكومة جديدة لا يعني مطلقا فشل حكومة الوفاق الوطني من حيث الاداء والموقف، وإنما الأمر متعلق بالرؤية السياسية لمرحلة استمرت لـ ٦ سنوات منذ اعلان الشاطئ الذي تشكلت من خلاله حكومة الوفاق لأهداف واضحة أهمها توحيد شطري الوطن والتي لم تتحقق بسبب افشال حماس لها ومنعها من العمل في غزة، الامر الذي استدعى طريقا آخر للتعامل لانجاز المصلحة الوطنية العليا.

فيما أكد موقع صحيفة (الخليج أونلاين)، نقلاً عن مصادر فلسطينية، وصفها بـ"رفيعة المستوى" في الضفة الغربية، وجود تدخلات عربية غير مسبوقة في المشاورات التي تجري في ملف تشكيل الحكومة الفصائلية، وان الرئيس عباس، يريد أن تحظى حكومته المقبلة بتأييد عربي ودولي وحتى إسرائيلي، وذلك تفادياً لحدوث أي عقبات أو عراقيل من شأنها أن تعطل عمل حكومته. وأوضح، أن هناك مشاورات تجري على قدم وساق مع دول عربية من أجل تشكيل تلك الحكومة، "ومنها مصر والسعودية، اللتان تتدخلان بشكل مباشر في المشاورات وتطرحان أفكاراً تتعلّق بوزرائها"، وأن تلك الدولتين ترغبان بأن تكون حكومة فلسطينية "تحظى برضا الجميع في الخارج أكثر منه في داخل فلسطين". وأن الحكومة قطعت شوطاً كبيراً في المشاورات الداخلية ومع الدول العربية، وتم إنجاز بعض الخطوات المهمة، لافتةً إلى أن أبو مازن، أبلغ مصر والسعودية وحتى الأردن، بأن رئيس الحكومة المقبلة، سيكون من قيادة الصف الأول لحركة فتح.

ومن بعض النصائح التي قُدّمت للرئيس عباس، بملف تشكيل حكومته الجديدة من قبل الدول العربية؛ أن تتكوّن معظمها من شخصيات تحظى بقبول ورضا من قبل إسرائيل، وألا تكون تلك الشخصيات محل خلاف مع إسرائيل، وحتى الإدارة الأمريكية، ليسهل عمل الحكومة.

من جهتها أكدت حركة حماس استعدادها لإجراء انتخابات شاملة تحت إشراف حكومة وحدة وطنية؛ يتم تشكيلها بالتوافق؛ وشدد على موقف حركته الثابت في التمسك بالحوار الوطني الشامل وغير المشروط كمدخل لحل كل قضايا الخلاف، مجددا رفض "حماس" لسياسة التفرد بالقرار الوطني واحتكاره وإقصاء شركاء الوطن تحت أي مبرر.

التهدئة

أفادت مصادر مطلّعة على سير المحادثات بين حركتي حماس والجهاد، والقيادة المصرية، بأن المحادثات دارت حول آلية استمرار الهدوء في غزة، واستكمال رفع الحصار المشدد، خصوصاً بعد عقوبات رام الله الأخيرة.

فمن جهة حماس، طلبت الحركة من المصريين ممارسة ضغوط على رئيس السلطة محمود عباس لوقف عقوباته، ووقف تشكيله حكومة جديدة من دون توافق، مقابل إبدائها موافقة مستندة إلى مواقف الفصائل (الجهاد والجهتين وأخرى) للذهاب إلى انتخابات تشمل الرئاسة والمجلس الوطني. وإذا رفضت «فتح» التراجع عن عقوباتها واستمرت في خطواتها الأحادية، اقترحت حماس أن تعمل مصر على تقديم تسهيلات كبيرة تمكّن القطاع من الخروج من الضغط الاقتصادي الكبير، إضافة إلى أن تتواصل القاهرة مع تل أبيب لتحويل عائدات ضرائب غزة إلى مشاريع إنسانية وإغاثية في القطاع.

في المقابل، شددت السلطات المصرية على ضبط الحالة الأمنية في المنطقة الحدودية، ووقف فعاليات مسيرات العودة، ومنع اقتراب المتظاهرين من السياج الفاصل حماية لهم، وهو ما وافقت عليه حماس شرط وقف العدو إعتداءاته.

من جهة أخرى، قالت المصادر إن قيادتي حماس والجهاد توصلتا إلى تفاهات جديدة ضمن التحالف الوثيق بينهما في القضايا التي تتعلق بالمواجهة مع الاحتلال... بعد ظهور تباينات خلال المدة الأخيرة استغلتها وسائل إعلام العدو لإفساد العلاقة، مضيفاً أن ذلك شمل التنسيق العسكري الكامل ضمن "الغرفة المشتركة لعمليات المقاومة"، مع الاستمرار في معادلة القصف بالقصف، وعدم التهاون في الرد على أي اعتداء إسرائيلي، ورفض أي محاولة لابتزاز غزة ومقاومتها.

ومن جهة أخرى قالت صحيفة هآرتس، إن قائد حماس في غزة يحيى السنوار طرح على هيئات دولية سيناريوهات بشأن مستقبل قطاع غزة؛ وأفادت أنّ السنوار التقى بممثلي تلك

الهيئات الدولية والذين بدورهم نقلوا كلامه، و(٣) سيناريوهات تحدث لهم عنها إلى "إسرائيل"؛ وذكرت أنّ السيناريوهات التي طرحها السنوار هي:

- أن يتحمل عباس المسؤولية عن غزة وهو أمر صعب الآن.
- أن تنتقل سيطرة غزة إلى الأمم المتحدة ومصر.
- أن يتم الدخول في مواجهة عسكرية وفي النهاية سيتم التوصل لحل بسيطرة قوة دولية على غزة تعمل على إيجاد قيادة فلسطينية جديدة.

وتسعى مصر أيضا للحيلولة دون تصاعد العنف بين حماس وإسرائيل بعد أشهر من التوتر على حدود قطاع غزة. وأوفدت مصر مسؤولين إلى غزة في الأسابيع الماضية لمتابعة الوضع هناك؛ وقال مسؤول فلسطيني طلب عدم ذكر اسمه "مصر تتطرق من اهتمامها بتجنب حرب جديدة في غزة وبمحاولة تحسين الوضع المعيشي لأهل قطاع غزة".

وتدهورت العلاقة بين حركة حماس والسلطة الوطنية الفلسطينية الشهر الماضي عندما أمر عباس موظفين تابعين للسلطة بترك مواقعهم عند معبر رفح الحدودي مع مصر؛ ودفع ذلك القاهرة إلى إغلاق المعبر؛ وتتسق مصر العمليات منذ أعوام مع السلطة الوطنية الفلسطينية. ويقول مسؤولون في غزة إن مصر استأنفت العمل في معبر رفح على مدى الأسبوع الماضي دون الإعلان عن ذلك وفي تلك المرة بالتنسيق مع حماس؛ لكن لم يرد تعليق حتى الآن على إعادة فتح المعبر من مسؤولين مصريين.

وذكرت صحيفة "معاريف"، أن حركة حماس بغزة، طالبت من المبعوث الخاص للأمم المتحدة، "نيكولاي ميلادنيوف" ضمانات دولية لتثبيت التهدئة مع إسرائيل؛ وقالت الصحيفة، إنه خلال اللقاء الأخير، الذي عقد بين قيادات الحركة، والمبعوث الدولي لمنطقة الشرق الأوسط، "نيكولاي ميلادنيوف"، طالبت حماس، برفع الحصار عن غزة، ورفع القيود الإسرائيلية على المنحة القطرية، لتثبيت التهدئة. وأن حركة حماس طالبت كل من مصر والأمم المتحدة، بضمانات دولية، للحفاظ على الهدوء، والزام إسرائيل بوقف إطلاق النار، وتقاومات التهدئة معها.

وبحسب الصحيفة العبرية، تم خلال اللقاء الأخير، الذي عُقد بغزة، وجمع بين رئيس المكتب السياسي لحركة حماس اسماعيل هنية، ورئيس المكتب السياسي للحركة بغزة، يحي السنوار، وكل من رئيس وفد المخابرات المصرية، أحمد عبد الخالق، و"نيكولاي ميلادنيوف"، تقديم ضمانات جديدة لحماس.

ووفقاً لصحيفة "معاريف"، تعهد الوفد المصري لحماس، بالالتزام بفتح معبر رفح البري بشكل دائم، بدون وجود عناصر السلطة الفلسطينية، بينما تعهد ملادينوف لحماس، بضرورة رفع الشروط الإسرائيلية على المنحة القطرية. وأوضحت الصحيفة العبرية، أن هذا هو اللقاء الأول من نوعه، الذي يجمع بين وفد المخابرات المصرية، مع المبعوث الدولي ميلادنيوف، وقادة حركة حماس بغزة، بهدف التوصل الى تهدئة في القطاع.

وكشف القيادي في حركة (حماس)، إسماعيل رضوان، ما أكده الوسطاء مع إسرائيل لحركته، فيما يتعلق بتفاهمات التهدئة، مشيراً إلى أنهم، أكدوا أن إسرائيل ستلتزم بالتفاهمات التي تعهدت بها. وأضاف رضوان: "وسطاء التهدئة (مصر وقطر والأمم المتحدة) تحدثوا أن إسرائيل ستلتزم بتنفيذ تفاهمات التهدئة، وبالتالي نحن ملتزمون بها ما التزم الاحتلال".

وفي حديثه عن "مسيرات العودة" المتواصلة منذ آذار/ مارس ٢٠١٨، قال: "من حق شعبنا أن يستخدم كل الأدوات الشعبية السلمية؛ للضغط على الاحتلال؛ لتنفيذ تفاهمات التهدئة وتحقيق أهدافه". وأكد أن مسيرات العودة، ستتواصل حتى تُحقق "أهدافها المرحلية المتمثلة برفع الحصار بالكامل، ووقف الاعتداءات الإسرائيلية، وأهداف استراتيجية مرتبطة بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة لقراهم ومدنهم، التي هجروا منها".

وحول تصعيد أدوات المسيرات كاستخدام البالونات الحارقة وإشعال إطارات المركبات بشكل كثيف، والاشتباك المباشر مع قوات الاحتلال قرب حدود غزة، قال رضوان: "الهيئة العليا المنظمة لمسيرات العودة وكسر الحصار، تحدد الأدوات الشعبية السلمية للمسيرات والشكل والزمان المناسبين لاستخدام هذه الأدوات". ودعا القيادي في حماس، مصر وبقية وسطاء التهدئة والمجتمع الدولي، إلى الضغط على إسرائيل لتلتزم بتفاهمات التهدئة ورفع الحصار عن غزة.

وفي سياق آخر، بين رضوان، أن السلطات المصرية لا تشترط إدارة موظفي السلطة الفلسطينية لمعبر رفح على حدودها مع غزة، لاستمرار فتحه بكلا الاتجاهين. وأضاف رضوان: "المصريون وعدونا أن معبر رفح سيبقى مفتوحاً بالاتجاهين، وقد شهدنا نهاية الأسبوع الماضي، بداية فتح المعبر، ونتمنى أن يستمر ذلك".

من جهتها قالت وزيرة القضاء الإسرائيلية إيليت شاكيد "ليس هذا الوقت لإعادة احتلال قطاع غزة وتدمير حكم حماس"، وأوضحت شاكيد عن حزب اليمين الجديد الذي شكلته مؤخراً بالتعاون مع وزير التعليم نفتالي بنيت بعد انسحابهما من حزب البيت اليهودي قائلة "غير مستعدة للتصريح بما هو لازم لفعله مع غزة".

صفقة القرن

قالت صحيفة "هآرتس" أن (جاريد كوشنير) مستشار الرئيس الامريكى دونالد ترامب، و(جيسون جرينبلات)، سوف يزوران الشرق الأوسط نهاية الشهر الحالي لدفع خطة السلام "صفقة القرن"؛ وأضافت حسب مسؤول كبير في البيت الأبيض، إنهما سيزوران ٥ دول عربية وسيلتقيان بقيادة السعودية وقطر والإمارات وسلطنة عمان والبحرين لمناقشة الجانب الاقتصادي للخطة، دون التطرق للجانبين الامني والسياسي لهذه الخطة، و ان طاقم اعداد الجانب الاقتصادي للصفقة سيرافق كوشنير وجرينبلات.

كما ونقلت صحيفة "يديعوت احرونوت" الإسرائيلية، نبأ الزيارة، مشيرة إلى أن "صفقة القرن" تتضمن اقتراحات لتطوير الاقتصاد الفلسطيني ضمنها تطوير البنى التحتية والصناعة، وخاصة لأهالي قطاع غزة، وأن توجه الوفد الأمريكي إلى دول الخليج يهدف لطلب مشاركتها في تمويل الشق الاقتصادي من الخطة.

وأفاد مسؤول من البيت الأبيض كما نقلت الصحيفة أن كوشنير سيشارك مؤتمر وارسو حول ما يسمى "الاستقرار في الشرق الأوسط والسلام والتهديد الإيراني"، الذي يشارك فيه بنيامين نتنياهو.

فيما دعا تيسير خالد، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين الدول العربية المدرجة على جدول اعمال زيارة تستغرق اسبوعا نهاية الشهر الجاري لوفد من الادارة الأميركية يضم جاريد كوشنير مستشار الرئيس الامريكى دونالد ترامب، وجيسون جرينبلات، مبعوث الادارة الى احترام ارادة الشعب الفلسطيني والتصرف بروح المسؤولية الوطنية والقومية وعدم البحث مع هذا الوفد بأية ترتيبات او اقتراحات لدفع ما يسمى "صفقة القرن" قدما وحصر الحوار مع الادارة الاميركية وخاصة مع وفودها الى المنطقة بدعوة واشنطن الى احترام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وسحب اعترافها بالقدس عاصمة لدولة اسرائيل وعدم نقل سفارتها الى المدينة المقدسة فضلا عن التراجع عن جميع الاجراءات التي اتخذتها إدارة الرئيس دونالد ترامب ضد الشعب الفلسطيني والتي تحاول من خلالها المس بالقضية الفلسطينية ومصالح وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

وأكد بأن زيارة الوفد الأميركي محاولة لتسويق خطة رئيس بنيامين نتنياهو وحزب الليكود الحاكم في اسرائيل للسلام الاقتصادي بمعزل عن تسوية سياسية للصراع الفلسطيني - الاسرائيلي ؛ وأضاف أن الادارة الاميركية تتساقق مع اليمين واليمين المتطرف الحاكم في اسرائيل في الترويج لحلول تحت عناوين مختلفة تارة انسانية كما هو الحال بالنسبة لقطاع غزة وتارة اخرى اقتصادية بزعم تطوير البنى التحتية والصناعة والخدمات في مناطق السلطة الفلسطينية من ناحية وتسعى في الوقت نفسه من خلال مؤتمر تحري الاستعدادات لعقده في وارسو منتصف الشهر الجاري الى خلط الأوراق في منطقة الشرق الأوسط وترتيب أولويات دوله في مواجهة خطر إيراني مزعوم على السلم والاستقرار في المنطقة في وقت يجب أن يعرف فيه الجميع أن اسرائيل بسياستها وأطماعها العدوانية التوسعية هي الخطر الحقيقي الذي يهدد الأمن والسلم الدوليين ويهدد الاستقرار في منطقتنا.

وكشف رئيس الأركان السابق، ورئيس حزب "مناعة لإسرائيل" بيني غانتس عن آرائه السياسية في عدة قضايا؛ ففي ملف الاستيطان والمستوطنات في الضفة الغربية والقدس قال إنه

لن يقوم بخطوات أحادية الجانب؛ وأنه لن يعدل قانون القومية بل سيعالج بواسطة الحوار ما وصفه بالخلل الذي شابه هذا القانون. وأكد بأنه قد حان الوقت لإنهاء مهام منصبه بصورة محترمة، وأنه لن ينضم لأي حكومة برئاسة زعيم حزب الليكود إذا قدمت ضده لائحة اتهام. ولم يستبعد بيني غانتس التحالف مع اليهود المتدينين في نفس الحكومة، وعن التعاون مع الأحزاب العربية لتشكيل كتلة مانعة أمام نتتياهو قال إنه لا يحتاج للتحالف مع العرب لأنه سيفوز بالانتخابات وسيتغلب على نتتياهو. وفي رده على سؤال إذا كان "في رأيك نحن شعب يمارس احتلالاً؟"، اعتبر غانتس "نحن شعب حرر نفسه"؛ وتابع أنه "عملياً يوجد هنا أناس يرون أننا نُعتبر كمحتلين. وبنظرنا نحن محررون؛ والآن علينا أن ننفذ التسوية"؛ وفي رده على سؤال أنه "لا يوافق على مصطلح الاحتلال"، قال إنه "أكرر القول، نحن نعرف التوراة والتاريخ. ونحن نعترف أيضاً أنهم (الفلسطينيون، الذي يتمتع غانتس عن ذكرهم بشكل واضح وصريح) هنا. والاحتلال هو نتيجة قائمة لنقاش سياسي".

كذلك تهرب غانتس من إجابات واضحة حول الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. "لقد التقيت على مدار قرابة عقد مع الأميركيين حول مسائل أمنية وسياسية متنوعة؛ وكانت مقولاتهم دائماً أنه لا يمكنكم أن تفكروا في شيء ما ليس مقبولاً من الناحية السياسية لدى الفلسطينيين؛ وإجابتي كانت أنه أنتم أيضاً لا يمكنكم التفكير بأي شيء ليس مقبولاً من الناحية الأمنية على دولة إسرائيل".

وأضاف غانتس أنه "لذلك، عندما تنصت إلى أجندتي وتسمع عن الخطوط الأمنية التي أرسماها، فإنه بالنسبة لي، المسألة المركزية هي المسألة الأمنية؛ وهذه المسألة ينبغي أن تضمن أمن دولة إسرائيل؛ والآن، توجد هنا مسألة المصلحة؛ ونحن، وببيني (نتتياهو) قال ذلك أيضاً في خطاب بار إيلان (الذي تتكرر له لاحقاً)، لا نبحت عن السيطرة على أي أحد آخر؛ وعلينا أن نجد الطريق التي لا نسيطر فيها على أناس آخرين".

اعتبرت وزارة الخارجية والمغتربين، أن مؤتمر وارسوا، "مؤامرة أميركية تستهدف النيل من استقلالية قرارات المشاركين بالمؤتمر السيادية حيال قضايا جوهرية تعتمد على مواقف مبدئية لهذه الدول، مثل الموقف من القضية الفلسطينية". وحذرت السلطة الفلسطينية، الدول من المشاركة في مؤتمر وارسو الذي دعت إليه واشنطن حول السلام والأمن في الشرق الاوسط، معتبرة أنه "مؤامرة أميركية" تهدف الى "تصفية" القضية الفلسطينية.

وتابعت: "هذا المؤتمر أميركي بامتياز، الهدف منه دفع الدول المشاركة إلى تبني مواقف الادارة الاميركية من القضايا المطروحة وتحديد القضية الفلسطينية".

وأعلن وزير الخارجية الأمريكية، مايك بومبيو، ان المؤتمر يسعى الى ضمان ألا يكون لإيران تأثيرات مزعومة للاستقرار، ما يوحي بأن المؤتمر سيكون موجها لإيران؛ لكن في الوقت ذاته سيبحث مستشار الرئيس الأمريكي وصهره، جاريد كوشنر، خلال المؤتمر جهود دفع عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، بحسب ما أعلن مسؤول أمريكي.

وقالت وزارة الخارجية الأميركية إن أكثر من ٤٠ دولة ستشارك في المؤتمر الذي تستضيفه العاصمة البولندية.

من جهته قال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، صائب عريقات بان المسؤولين الفلسطينيين لن يحضروا المؤتمر؛ ولم نفوض أحدا للحديث باسم فلسطين".

وفي شأن التطبيع أجرى رئيس جهاز الاستخبارات العامة في السعودية، تركي الفيصل آل سعود، لقاءً مع القناة ١٣ في تلفزيون العدو، ضمن سلسلة تحمل عنوان "أسرار الخليج"، تتحدث عن المفاوضات الإسرائيلية مع السعودية والإمارات والبحرين منذ أكثر من ربع قرن؛ وقال الفيصل إن للسعوديين "نظرة سلبية جدًا" تجاه بنيامين نتنياهو، "بسبب ما يجري على الأرض، ونهج الغطرسة الذي ينتهجه"، كاشفا عن اعتقاده أن نتنياهو يريد علاقات مع السعودية ومن ثم "تصليح" القضية الفلسطينية، "لكن الرؤية السعودية على العكس"، وكرّر الفيصل استخدام مصطلح "إصلاح الموضوع الفلسطيني"، بدلاً من مصطلحات أخرى دأبت السعودية

على استخدامها مثل "حلّ الصراع" أو "حلّ النزاع العربي الإسرائيلي"، مثلما ورد في مبادرة السلام العربية التي صاغتها السعودية.

وقال المراسل السياسي للقناة، باراك رافيد، الذي عمل على التحقيق الصحفي، إنه تحدّث إلى أكثر من ٢٠ شخصيّة ذات علاقة بالموضوع، إلا أن نصفهم تقريباً، رفضوا الحديث أمام الكاميرات.

وأضاف أن التحقيق سيكشف "عالمًا من العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكريّة" بين إسرائيل والسعودية والبحرين والإمارات، "لا يعرف عنها معظم الإسرائيليين"، وتديرها وزارة الخارجية الإسرائيليّة وجهاز الموساد كاشفًا أن إيران ليست إلا دافعًا واحدًا للعلاقات، في مقابل دوافع أوسع وأكثر شمولًا سيتحدث عنها التحقيق.

وكشفت القناة العاشرة عن "وثيقة سرية مسربة" تؤكد أن العاهل السعودي، الملك سلمان بن عبد العزيز، حسم موضوع العلاقات مع إسرائيل مؤكدا رفض المملكة التطبيع معها؛ ونقلت القناة في تقرير لها عن دبلوماسي إسرائيلي رفيع أن وزارة الخارجية أعدت وثيقة قدمت فيها تقديراتها لموضوع العلاقات مع السعودية، موضحة أن الأخيرة غير مستعدة حاليا للتطبيق أو الموافقة على "صفقة القرن" الخاصة بحل الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين والتي تعمل عليها إدارة الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، دون تقديم تنازلات سياسية ملموسة للطرف الفلسطيني.

وأوضح المسؤول الرفيع، الذي قرأ هذه الوثيقة، أنها معدة من قبل وزارة الخارجية قبل شهرين (أواسط شهر كانون اول الماضي) وهي "سرية للغاية" بسبب حساسية مسألة "العلاقات بين السعودية وإسرائيل"؛ وأن هذا التقرير قدمته الوزارة لعدد محدود من سفارات إسرائيل، وقد وصلت إلى بعض المسؤولين رفيعي المستوى في الخارجية العدو.

ولفتت القناة إلى أن هذه "الوثيقة تعتبر استثنائية لأنها تتناقض مع سياسة رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، الذي صرح مرارا وبصورة علنية منذ أمد بعيد أن إسرائيل تتجه نحو التطبيع مع دول الخليج وتطوير العلاقات مع بلدان مثل السعودية والإمارات والبحرين"؛ لكن التقرير المسرب يشير بوضوح إلى أن هناك "حظوظا ضئيلة جدا" لحدوث هذا التطور.

وبعد أسابيع قليلة من توزيع الوثيقة، زار وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، الرياض حيث عقد لقاء مع الملك سلمان ؛ ونقلت القناة الإسرائيلية الـ١٠ عن مسؤول سابق في الإدارة الأمريكية أن بومبيو طلب من العاهل السعودي دعم خطة ترامب للسلام في الشرق الأوسط بعد أن يتم نشرها، إلا أن الملك سلمان أبلغ بومبيو أن المملكة لن تقدم الدعم لهذه المبادرة في حال عدم تلبيتها لمطالب الفلسطينيين، وخصوصا فيما يتعلق بالاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية.

وفي هذا السياق لفت الدبلوماسي الإسرائيلي الرفيع إلى أن الوثيقة السرية تشدد على أن إدارة السياسة السعودية تجاه القضية الفلسطينية والتي كانت بيد ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، عادت خلال الأشهر الماضية إلى قبضة الملك سلمان.

وهذا الأمر أعاد، حسب الدبلوماسي، سياسة المملكة في إطار الملف الفلسطيني إلى منحها التقليدي والمحافظ بدرجة أكبر ؛ وقال المصدر ذاته: "كان يبدو أن هناك إمكانية لتحقيق انفراجة مع السعودية، لكن في هذه المرحلة الأمر غير وارد".

المؤتمر الاقتصادي والاجتماعي لمجموعة ال ٧٧ والصين

عقدت بالعاصمة الإثيوبية "أديس أبابا" اجتماعات قمة الاتحاد الأفريقي في دورتها الـ٣٢، بمشاركة الرئيس عباس، وعدد كبير من رؤساء الدول؛ وشارك في القمة العادية الـ٣٢ للاتحاد كل من: الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، والأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط، والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أدهنوم، فضلا عن شخصيات أممية وقارية، وعدد من المراقبين، وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية.

ودعا رئيس المجموعة " الرئيس عباس، الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء إلى دعم فكرة المؤتمر الدولي لرعاية عملية السلام والمشاركة فيه، وكذلك في إرسال مراقبين للانتخابات العامة

التي ستجرى قريباً في فلسطين. وحذر من محاولات إسرائيل تغيير طابع وهوية مدينة القدس، عبر دعوتها لبعض الدول لنقل سفاراتها إليها، الأمر الذي يخالف القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن، وتحديداً قرار ٤٧٨ لعام ١٩٨٠.

وأكد أن من يشجع إسرائيل على التصرف كدولة فوق القانون الدولي هي الإدارة الأميركية، التي لم تعد مؤهلة لرعاية المفاوضات وحدها، لأنها أثبتت تحيزها لإسرائيل. وأضاف أن مواجهة الاستعمار والعنصرية والظلم والتأكيد على حق الشعوب في تقرير مصيرها، هي قضايا مشتركة بين فلسطين وبين شعوب القارة الأفريقية، مؤكداً سيادته رفض أي تدخل أميركي في شؤون أي دولة، كما يحدث الآن في فنزويلا.

وكان الرئيس عباس تسلم منصب رئاسة المجموعة في منتصف الشهر الماضي. وتعدّ مجموعة الـ ٧٧ + الصين، أكبر محفل تفاوضي باسم الدول النامية داخل أروقة منظمة الأمم المتحدة، يستهدف تعزيز المصالح الاقتصادية والتنمية لـ ١٣٤ دولة.

وناقشت القمة خلال يومين تحت شعار "اللاجئون والعائدون والمشردون داخلياً: نحو حلول دائمة للتشرد القسري في أفريقيا" - قضايا الهجرة واللجوء والنزاعات والإرهاب، وجواز السفر الأفريقي الموحد، والاندماج الاقتصادي، وعملية الإصلاح المؤسسي للاتحاد وتمويله.

وبحسب الخارجية الأثيوبية، فإن القمة الأفريقية الـ ٣٢، تشهد حضور نحو ٤٠ من زعماء ورؤساء حكومات الدول الأفريقية، وأكثر من ٤٢٠ صحافياً يمثلون عدداً من الوكالات الأفريقية والدولية؛ فضلاً عن مشاركة أكثر من ٣ آلاف يمثلون الوفود والمراقبين والمهتمين؛ ويضم الاتحاد ٥٥ دولة أفريقية، ومن بين أهدافه: تحقيق الاندماج والتعاون بين الأعضاء، وتعزيز المصالح المشتركة، وتيسير عملية التنمية.

مقتل مجنونة في القدس

أكدت الأجهزة الأمنية للعدو أن دوافع عملية قتل المستوطنة جنوب غربي القدس تمت بدوافع قومية؛ والمستوطنة القتيلة تبلغ من العمر ١٩ عاما وهي مجندة اسرائيلية وابنة حاخام وتسكن في مستوطنة تقوع قرب بيت لحم.

وكان أكثر من صحافي إسرائيلي ألمح إلى أن عملية الاقتحام التي نفذتها قوات الاحتلال واستهدفت مسجد جمال عبد الناصر بالبيرة وحي سطح مرحبا في ذات المدينة والاستيلاء على تسجيلات الكاميرات من المسجد وبنية سكنية اخرى مرتبطة بالتحقيقات الجارية بخصوص هذه العملية.

وأفادت صحيفة "هآرتس" أن "الفتاة عثر عليها مطعونة في رقبته وصدورها، ولم تكن تحمل أية وثائق تدل على هويتها وعلى جسدها آثار عنف"، وكانت الشرطة قد أعلنت العثور على جثة فتاة إسرائيلية بمنطقة حرشية في القدس المحتلة، قبل أن تصدر أمرا بمنع النشر في القضية والإشارة إلى أنه "يتم التحقيق في كافة الاتجاهات". وأكدت "هآرتس" أن التحقيقات تركزت في البداية في مختبرات التحقيق الجنائي، بالإضافة إلى تفريغ محتويات كاميرات المراقبة في الأماكن القريبة من المكان الذي عثروا فيه على الجثة، وأن جثة نقلت لتشريحها في مركز الطب العدلي (أبو كبير). ونقلت الصحيفة عن مصادر في الشرطة أن الحديث يدور حول "واحدة من أصعب القضايا التي تواجههم خلال السنوات الأخيرة".

وفي وقت لاحق كشف جهاز الأمن العام (الشاباك)، عن هوية منفذ العملية؛ وزعم (الشاباك) إن المنفذ هو الشاب الفلسطيني عرفات إرفاعية (٢٩ عاما) من سكان مدينة الخليل، مشيرا إلى أنه اعتقل في مدينة رام الله على يد قوة خاصة من جيش الاحتلال. وأن التحقيقات لا زالت جارية مع الشاب المعتقل، مشيرا إلى أن التحقيقات الأولية تظهر أنه خرج من منزله يحمل سكيئا ويهدف لتنفيذ عملية طعن في بيت جالا، إلا أنه حين رأى المستوطنة في إحدى الغابات القريبة قرر قتلها.

ودعت الوزيرة بحكومة الاحتلال، ايليت شيكد، النيابة إلى فرض عقوبة الإعدام على منفذ العملية، وقالت: "لا يجب أن نختبئ خلف الحقيقة هو قتل مستوطنة يهودية ولا يجب تشويه الواقع فعند عرض القاتل على المحكمة على النيابة المطالبة بإعدامه".

وتوغلت قوات جيش الاحتلال في مدينة الخليل، بهدف رسم خريطة لمنزل عائلة عرفات الرفاعية (٢٨ عاما) المشتبه بقتل المستوطنة أورني إنسباخر، في القدس، وذلك تمهيدا لهدم المنزل.

وقالت وسائل إعلام العدو إن قوات الأمن تمكنت من القبض على الرفاعية خلال وقت قصير، كونه أسير سابق وتتوفر لدى أجهزة الأمن صورته وبصماته وعينات دي.أن.ايه. له.

وحرّض مستوطنون خلال مظاهرات منفصلة في تل أبيب والقدس ومستوطنات "أريئيل" و"غوش عتصيون" و"كريات أربع" وغيرها، على قتل عباس، والفلسطينيين؛ ورفع المستوطنون المشاركون في المظاهرات، يافطات كتب عليها شعارات تدعو بشكل مباشر وواضح إلى قتل عباس، إضافة لقتل كافة الفلسطينيين، وكتبوا على يافطات "تصفية ممولي القتل" مع صور للرئيس؛ هتافات عنصرية، بينها "الشعب يريد الانتقام" و"الموت للعرب".

وتعقبا على هذه المظاهرات والدعوات التحريضية، قالت حركة فتح إن حكومة الاحتلال هي التي تمول "الإرهاب الحقيقي"، من خلال إصرارها على الاحتلال، وبناء جدار الفصل العنصري، ومنع حرية الحركة، والإعدامات الميدانية، وهدم البيوت، وعزل القرى والمدن، وقتل الأطفال واعتقالهم، وليس الرئيس عباس الذي يدافع عن حقوق شعبنا وفقا للشرعية الدولية. وطالبت أبناء الشعب الفلسطيني برص الصفوف والتكاتف والتعااض لمواجهة الأخطار المحدقة على كافة الصعد، مشددة على أن قضية عائلات الأسرى والشهداء خط أحمر، وليست محلا للنقاش أو المساومة.

جيش الاحتلال يُحذر (الكابينت) من شن عملية عسكرية ضد غزة

حذر جيش الاحتلال، من شن عملية عسكرية جديدة على قطاع غزة، معتبراً أن القطاع يقف على حافة الانهيار بشكل كامل؛ وحسب صحيفة (هآرتس) ، فإن تحذير الجيش جاء في تقرير ليؤكد أن شن أي حرب على القطاع، سيفجر الأوضاع هناك ويثير المجتمع الدولي ضد إسرائيل؛ وأوضحت الصحيفة، أن الجيش قال في التقرير: إن أي عملية عسكرية في ظل الأوضاع الصعبة التي يمر بها قطاع غزة، قد تؤدي إلى تدخل دولي لوقفها؛ وأشار تقرير الجيش ، إلى وجود ستة آلاف جريح في غزة، أصيبوا خلال تظاهرات مسيرات العودة، لافتاً إلى أن الأوضاع الصعبة في القطاع، لم تكن بهذا السوء بعد الحرب الأخيرة عام ٢٠١٤.

إنهاء عمل قوات المراقبة في الخليل

أعربت الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي، باستثناء الولايات المتحدة، عن "أسفها" لقرار الاحتلال الإسرائيلي إنهاء عمل بعثة المراقبين الدوليين (TIPH) في مدينة الخليل في الضفة الغربية المحتلة؛ وادعت واشنطن، في اجتماع مغلق، أنه من وجهة نظر قانونية فإن من حق الجانبين، الإسرائيلي والفلسطيني، عدم تمديد مهمة البعثة المحددة بستة أشهر قابلة للتجديد. ونقلت "رويترز" عن دبلوماسيين قولهم إن الولايات المتحدة منعت، صدور مشروع بيان لمجلس الأمن الدولي كان سيدين قرار إسرائيل طرد قوة مراقبة أجنبية من مدينة الخليل الفلسطينية؛ وادعى دبلوماسيون أميركيون أن الولايات المتحدة لا تعتقد أن بياناً من مجلس الأمن بشأن هذه القضية مناسب.

ونقلت "فرانس برس" عن دبلوماسي قوله إن الكويت وإندونيسيا، العضوان غير الدائمين في المجلس، قد أكدتا أنه "ليس من حق" إسرائيل إنهاء هذه المهمة؛ وأعرب العديد من أعضاء المجلس عن "أسفهم" للقرار الإسرائيلي، وخصوصاً الأوروبيين (بلجيكا وألمانيا وبريطانيا ...). وكذلك روسيا والصين.

وانتهى الاجتماع الطويل بقرار وحيد بناء على اقتراح بريطاني، هو الطلب من رئيس مجلس الأمن الاتصال بالطرفين لإبلاغهما "مضمون" الاجتماع و"تلقي" وجهة نظرهما؛ وقال

مصدر دبلوماسي إن الولايات المتحدة طلبت أن يكون "مجلس الأمن واضحا في رسالته هذه"؛ وصرح دبلوماسي طلب عدم كشف هويته أن موقف المجلس "لا يذهب بعيدا" و"يدل على عجز مخيف لمجلس الأمن".

واقترحت الكويت واندونيسيا مشروع بيان لمجلس الأمن يعبر عن الأسف للقرار الإسرائيلي، ويدعو إلى الهدوء، لكن الولايات المتحدة رفضته حسب دبلوماسي آخر. وطرحت بريطانيا مجددا فكرة إرسال وفد من المجلس إلى الشرق الأوسط، الأمر الذي أيدته إندونيسيا وجنوب أفريقيا وألمانيا.؛ لكن بدون موافقة الولايات المتحدة من الصعب أن ينفذ مشروع من هذا النوع في المستقبل القريب.

وقالت النرويج التي رأت بعثة المراقبة المتعددة الجنسيات على مدى ٢٢ عاما: إن "القرار الإسرائيلي أحادي الجانب، يمكن أن يعني توقف تنفيذ جزء مهم من اتفاقات أوسلو". ويسكن مدينة الخليل نحو ٢٠٠ ألف شخص، وبها نحو ألف مستوطن إسرائيلي، يتمتعون بالحراسة بفضل وجود عسكري إسرائيلي كبير.

تجدر الإشارة إلى أن قوات المراقبة الدولية، والتي يصل عدد أفرادها إلى ٨٠ عنصرا، قد نشرت في أعقاب مجزرة الخليل التي نفذها الإرهابي اليهودي باروخ غولدشتاين، عام ١٩٩٤، في الحرم الإبراهيمي، والتي استشهد فيها ٢٩ فلسطينيا، وأصيب ١٥ آخرون. وخلال تشييع جثامين الضحايا أطلق جنود الاحتلال النار على المشيعين، ما أدى إلى ارتفاع عدد الضحايا إلى ٥٠ شهيدا و ١٥٠ مصابا.

وتتألف قوات المراقبة من عناصر من تركيا وسويسرا وإيطاليا والنرويج والدانمارك والسويد، والتي تمول عمل هذه القوات، التي تقوم بجولات، بدون سلاح، في الحي الاستيطاني في الخليل، وتقدم التقارير لدولها وإسرائيل؛ وضمن الأهداف المعلنة لهذه القوات حماية السكان الفلسطينيين من اعتداءات المستوطنين، ومراقبة تطبيق اتفاق الخليل، الذي تراجعت قوات الاحتلال بموجبه من غالبية أنحاء المدينة عام ١٩٩٦. وأفراد القوة لا يحملون سلاحا، ويضعون على أذرعهم شريطا أحمر مكتوبا عليه كلمة مراقب باللغات العربية والعبرية والإنجليزية؛ كما

يحظر عليها التدخل في الخلافات الناشئة بين الفلسطينيين والإسرائيليين في المدينة، والاقتصر فقط على مراقبة ما يحصل ورصده ؛ ويزعم العدو أن أفراد قوة المراقبة الدولية يرون أنفسهم مكافئين بمنح الفلسطينيين شعورا بالأمن في الخليل، فهم يقدمون مساعدات وتبرعات للمنظمات الفلسطينية، وينفذون الأعمال التطوعية لمصلحتها، ويحرصون على التقاط الصور لعدد من أعضائها مع الفلسطينيين، ونادرا ما كتبت هذه القوة أو تحدثت لمصلحة المستوطنين وكل ما تنشره يعكس نظرتها السلبية تجاه التجمع الاستيطاني اليهودي.

وسبق القرار الإسرائيلي وقف تفويض القوة الدولية، كتابة وزارة الخارجية في ٢٠١٠ تقريرا زعمت فيه أن عمل القوة غير متوازن، والتقارير التي ترسلها للدول الأعضاء توجه انتقادات قاسية لإسرائيل، وبعد عام اشتبك أحد أفراد القوة مع جنود الاحتلال أمام حاجز عسكري؛ وكانت قوات الاحتلال تنأى بنفسها عن الاحتكاك بأفراد هذه القوة، خشية صدور ردود فعل دولية غاضبة، أو الدخول في أزمات دبلوماسية مع الدول التي تمول وجودها في الخليل، وبالتالي فإن إقدامها على هذا القرار في هذا الوقت بالذات يعني عدم اكتراثها بالدخول في تلك الأزمات، أو أن الدول الأعضاء بهذه القوة قد تغض الطرف عن الإجراء الإسرائيلي المذكور، وبالتالي استباحة مدينة الخليل من الجيش والمستوطنين بعيدا عن اي رقيب؛ مما يزيد من الاحتكاك ويرشح الى نقاط ساخنة اوسع ومستمرة تشابه الحالة في القدس.

وبعد قرار طرد الاحتلال للمراقبين؛ أطلق نشطاء فلسطينيون حملة لحماية سكان مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية المحتلة، من اعتداءات المستوطنين، بعد قرار الاحتلال رفض التجديد لبعثة التواجد الدولي (TIPH)؛ وارتدى عشرات النشطاء، خلال الفعالية التي انطلقت من حي "تل الرميدة" في الخليل القديمة، ملابس تحاكي بعثة التواجد الدولي، ورافقوا طلبة المدارس في البلدة.

وقال الناطق باسم تجمع شباب ضد الاستيطان في الخليل محمد زغير ، على هامش الفعالية، إن "الحملة تهدف لتوفير الحماية للسكان على مدار الساعة، خاصة طلاب المدارس"،

مشيرا إلى أن السكان باتوا عرضة للقتل والاعتداءات اليومية من قبل المستوطنين وجيش الإحتلال في ظل غياب بعثة المراقبة الدولية. وبين النشاط أنهم سيعملون على مدار الساعة لتوثيق الانتهاكات بالصور والفيديو، وفضح ممارسات الإحتلال الإسرائيلي.

لهذه الاسباب لا نستطيع شن عملية عسكرية على غزة

أفاد مسؤولون كبار في جيش الإحتلال أن المؤسسة الأمنية قدمت تقريرا للمجلس الوزاري المصغر الكابينت بأن النقص الحاد في الأطباء والمعدات الطبية في قطاع غزة لن يسمح بإجلاء الجرحى ومعالجتهم في حالة شن "إسرائيل" عملية عسكرية في قطاع غزة، ومن المتوقع أن يؤدي هذا الموقف إلى تدخل قوي من المجتمع الدولي في المراحل الأولى من الصراع، موقف المؤسسة الأمنية هو أنه إذا كانت القيادة السياسية تدرس بدء مواجهة عسكرية مع حماس فإنه يجب معالجة حالة النظام الصحي في قطاع غزة.

وفي تقرير مقدم إلى الكابينت يوجد حالياً ٦٠٠٠ جريح في قطاع غزة منذ آذار الماضي ينتظرون عمليات عاجلة لإصابتهم ومعظم الجرحى غير قادرين على الحصول على الرعاية الطبية المناسبة، ويعاني النظام الصحي في غزة من نقص حاد في عدد الأطباء بعد أن نجح العديد منهم في الهجرة والعمل في بلدان أخرى، وهناك أيضا نقص في الأدوية بنسبة ٦٠% ولا سيما المضادات الحيوية والمسكنات.

وزعمت مصادر دبلوماسية أن السلطة الفلسطينية معنية بإحداث انهيار للنظام الصحي في قطاع غزة والرئيس عباس أمر بوقف تحويل ١٥٠ مليون شيكل تقريبا سنويًا إلى النظام الطبي و شراء الأدوية بهدف الضغط على حماس، وتشير التقديرات في "إسرائيل" أن عباس قد تخلى بشكل كامل تقريباً عن قضية غزة وهو مقتنع بأن "إسرائيل" ودولاً أخرى تأمرت لإلحاق الأذى به وبنظامه.

غينس": يمكن تطبيق فك الارتباط في مناطق أخرى بالضفة

قال رئيس حزب "حصانة إسرائيل" بيني غينس رداً على خطة فك الارتباط وسحب المستوطنات من قطاع غزة "المسألة المركزية هي الأمنية وهنا تتقابل المصالح، وحتى أن بنيامين نتنياهو لا يبحث عن السيطرة على أي أحد "الشعب الفلسطيني". وأضاف غينس خلال مقابلة مع صحيفة يديعوت العبرية: "أنا أقول علينا إيجاد الطريق لكي لا نحكم شعب آخر، ويجب أن نأخذ العبر من خطة فك الارتباط وتطبيقها في مناطق أخرى" و "آن الأوان لينتهي نتنياهو منصبه، فلا يعقل أن يكون رئيساً للوزراء وعلى رأسه تحوم لائحة اتهام".

أمريكا ستعاقب مقاطعي إسرائيل

أقر مجلس الشيوخ الأميركي، مشروع قانون السياسة الخاصة بالشرق الأوسط، والذي يتضمن إجراء سيسمح للولايات بأن تفرض عقوبات على شركات، تشارك في حملات لمقاطعة إسرائيل، ونال قانون تعزيز أمن أميركا في الشرق الأوسط دعم مشرعي مجلس الشيوخ بنحو ٧٧ صوتاً مؤيداً مقابل ٢٣ صوتاً معارضاً، قبل ساعات من إلقاء ترامب خطاب حالة الاتحاد السنوي، الذي يناقش فيه سياساته لهذا العام. ولكن لكي يصبح قانوناً، سيحتاج مشروع القانون إلى موافقة مجلس النواب، الذي يسيطر عليه الديمقراطيون، حيث من غير المرجح أن يتحرك دون تغييرات كبيرة بسبب المخاوف من البند الذي يتناول حركة "مقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها وفرض عقوبات عليها" بسبب معاملتها للفلسطينيين.

وثيقة لليمين الإسرائيلي لتوطين ٢ مليون يهودي بالضفة

وقّع عشرات أعضاء الكنيست والوزراء من مختلف أحزاب اليمين على وثيقة بادرت إليها حركة "تحاله" تعهدوا من خلالها العمل على توطين ٢ مليون يهودي في الضفة الغربية المحتلة،

وأتى التوقيع على الوثيقة عشية الانتخابات التمهيدية في حزب الليكود، الذي ينتخب قائمته للانتخابات الكنيست التي ستجرى في التاسع من نيسان المقبل.

وحسب صحيفة "يسرائيل هيوم" التي كشفت عن مضامين الوثيقة، فإن أعضاء كنيست ووزراء من أحزاب اليمين، وقعوا على وثيقة تعهدوا من خلالها الشروع في تطبيق خطة الاستيطان والتسوية التي بادر إليها رئيس الحكومة الأسبق يتسحاق شامير، إذ هدفت الخطة إلى توطين ٢ مليون يهودي في الضفة.

وتعكس خطة الوثيقة تغييرا جوهريا في سياسة وأجندة الحكومة الحالية، من حيث البناء داخل المستوطنات إلى إنشاء وبناء مستوطنات جديدة وتعزيز الاستيطان اليهودي في مختلف المناطق بالضفة الغربية.

ونظمت حركة "نحاله" تظاهرات احتجاجية قبالة مقر رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، مطالبة بتأسيس المبادئ الأساسية للحكومة بكل ما يتعلق بالاستيطان في جميع أنحاء الضفة الغربية، وإلغاء إعلان حل الدولتين. ومن بين كبار المسؤولين الذين وقعوا على الوثيقة وهذا الالتزام، رئيس الكنيست يولي إدلشطاين، الوزراء يسرائيل كاتس، وياريف ليفين، وزئيف إيلكن، وغلعاد أردان، وأبيليت شاكيد، ونفتالي بينيت، وميري ريغيف، وتساحي هنگبي. ووقع أيضا أعضاء الكنيست ومرشحو الليكود، من حزب "اليمين الجديد" ومن "البيت اليهودي".

وكتب في الوثيقة: "أتعهد بأن أكون مخلصا لأرض إسرائيل، وعدم التنازل عن أرض الأجداد والآباء، كما أتعهد وألتزم بالعمل على تحقيق خطة تسوية لتوطين ٢ مليون يهودي بالضفة الغربية وفقا لخطة رئيس الأسبق يتسحاق شامير، وكذلك لتشجيع واسترداد الأراضي في جميع أنحاء الضفة. أتعهد بالعمل على إلغاء إعلان دولتين لشعبين واستبداله ببيان رسمي: أرض إسرائيل - دولة واحدة لشعب واحد!".

وقال المبادرون للوثيقة إن "التوقيع على العريضة قبالة منزل رئيس الحكومة في أوج الانتخابات التمهيدية في حزب الليكود وخلال أيام تجميع القوائم في كتل المركز ومعسكر اليمين وحتى قبل الحملة الانتخابية القادمة يعد اختبارا للولاء الأيديولوجي والأخلاقي لمختلف

المرشحين"؛ وقالت رئيسة حزب الليكود في رعنانا، راحيلي بن أريه: "لقد فوجئت من سرعة استجابة الوزراء للالتزام بالعمل ضد إعلان الدولتين وتنفيذ خطة شامير".

الكابنت يعتزم اقتطاع "مبلغ كبير" من المقاصة الفلسطينية

ذكرت مصادر عبرية ان المجلس الأمني والسياسي الإسرائيلي المصغّر (الكابنيت)، اقتطاع جزء كبير من أموال المقاصة الفلسطينية "بسبب استمرار السلطة الفلسطينية في دفع رواتب الأسرى الفلسطينيين". ويلزم قانون أقره الكنيست في تموز الماضي وزارة الحرب بتقديم تقارير مالية للكابنيت حول الرواتب التي تدفعها السلطة الفلسطينية لعوائل الأسرى والشهداء، وهو ما تطلق عليه سلطات الاحتلال "رواتب الإرهاب"، كما يلزم وزارة المالية بـ"تخفيض" مبالغ المقاصة الفلسطينية التي يجبيها الاحتلال للسلطة الفلسطينية.

ووفقا لصحيفة "يسرائيل هيوم"، فان رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، اعرب عن قلقه من إمكانية أن يؤدي الاقتطاع إلى الإضرار باستقرار السلطة الفلسطينية، وأنه سيبحث عن طريقة لتطبيق القانون "لكن، في الوقت نفسه، الحفاظ على استقرار السلطة الفلسطينية".

وكشفت الصحيفة أن وزارة الحرب تجري منذ أسابيع عمليات جمع معطيات لتحديد المبالغ التي دفعتها السلطة الفلسطينية لعوائل الأسرى والشهداء، من المقرر أن تنتهي خلال الأسبوعين المقبلين، قبل أن تعلن سلطات الاحتلال رسمياً عن الاقتطاع.

ورجّحت الصحيفة أن يؤدي الاقتطاع الإسرائيلي إلى "ضربة اقتصادية" ثانية للسلطة الفلسطينية، بعدما أوقف الولايات المتحدة الأميركية، مساعداتها المالية لأجهزة الأمن الفلسطينية، ضمن ضغوط على رام الله لوقف رواتب عوائل الأسرى والشهداء.

وكانت محكمة اسرائيلية اصدرت قرارا لاول مرة باستقطاع مبلغ مالي من عائدات ضرائب السلطة الفلسطينية، لصالح "مواطنة" إسرائيلية ؛ وطالبت المحكمة وزارة المالية باستقطاع مبلغ وقدره ١٠٠ ألف شيكل من أموال العائدات التي تجبيها "إسرائيل" لصالح السلطة الفلسطينية لتدفع لأسرة المستوطنة "دالية لمكوس"

من جهتها وجهت السلطة الفلسطينية رسالة تهديد الى سلطات الاحتلال حال قامت باقتطاع مبالغ من المقاصة الفلسطينية؛ ووفقاً لـ"ريشت كان" ارسلت السلطة الفلسطينية رسالة رسمية إلى "إسرائيل" مفادها أنها ترفض الحصول على عائدات الضرائب بالكامل إذا اقتطعت "إسرائيل" منها الأموال المخصصة لرواتب الاسرى وأسر الشهداء.

ونقلت القناة العبرية عن مسؤول فلسطيني رفيع المستوى قوله إن السلطة الفلسطينية تدرس التوجه إلى المحاكم الدولية لمقاضاة "إسرائيل" إذا خصمت الأموال من العائدات.

استمرارالتنسيق الأمني

وذكرت وسائل إعلام عبرية، أن الرئيس عباس أوضح أن السلطة ستستمر بالتنسيق الأمني مع إسرائيل، رغم تقليص المساعدات المالية الأمريكية للأجهزة الامنية التابعة للسلطة بالضفة. وقالت صحيفة "هآرتس"، إن الرئيس عباس، أكد على جود اتصالات أمنية بين إسرائيل والسلطة لتسيير الشؤون اليومية، بينما نفى وجود اتصالات سياسية مع إسرائيل؛ و أضاف الرئيس عباس، خلال افتتاح أعمال منتدى الحرية والسلام الفلسطيني بمقر الرئاسة في رام الله، "إنني أوّمن بالسلام أكثر من أي وقت مضى ولا أريد الحرب"؛ وعبر عن أمله بأن تفرز الانتخابات الإسرائيلية القادمة، حكومة تسعى للسلام، وتعمل على تطبيق حل الدولتين.

عباس يعيد "هيكلة" عقوبات غزة: الرواتب للفتحاويين والمستقلين

بدأت السلطة الفلسطينية تنفيذ سلسلة جديدة من العقوبات على قطاع غزة، من خلال قطع رواتب الآلاف من الموظفين غير المنتمين لحركة "فتح"، فيما تشمل هذه العقوبات أيضاً الأسرى والجرحى وأسر الشهداء من حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي". ولم يتسلم الآلاف من الموظفين والجرحى وأسر الشهداء والأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي والأسرى المحررين مخصصاتهم المالية عن شهر كانون الثاني الماضي، والتي تم دفعها للموظفين العموميين في القطاع والضفة الغربية. وأحدثت هذه العقوبات الجديدة صدمة وانهياراً في صفوف المستهدفين

بالحرمان من الرواتب، خصوصاً أنه لم يجرِ تبليغهم بالأمر من قبل، فيما نُقل البعض منهم من أمام المصارف المحلية إلى المستشفيات نتيجة أزمات صحية أصابتهم عقب علمهم بقطع رواتبهم.

ويسود التقدير في غزة بأنّ الرئيس عباس، بدأ يتخلّى عن القطاع بشكل تدريجي من خلال هذه العقوبات، لكنه يُبقي على "شعرة معاوية" من خلال أعضاء حركته "فتح"، وعددهم ليس بالقليل في القطاع الذي تسيطر عليه حركة "حماس". وتقلّص عدد موظفي السلطة في غزة في السنتين الأخيرتين إلى حوالي ٣٠ ألفاً فقط، بدلاً من حوالي ٧٠ ألفاً كانوا يتلقون رواتبهم طوال سنوات الانقسام بانتظام، قبل أن يتعرّضوا بدورهم للعقوبات للمرة الأولى في نيسان ٢٠١٧، عندما تعرّضت رواتبهم للخفض بنسبة تزيد عن ٥٠ في المائة. لكن هذا الشهر، قامت السلطة بزيادة الرواتب لموظفيها المعتمدين في غزة، أو على الأقل لجزء كبير منهم، إلى ما يقارب ٧٥ في المائة من قيمة الراتب الأساسي، في إطار ما بات يعرف بإعادة "هيكلية العقوبات". وتشمل هذه الهيكلية الجديدة، الاهتمام بموظفي السلطة من عناصر "فتح" والموالين لها، وقطع الرواتب والمساعدات عن المتبقين بشكل تام.

ووفق المعلومات فإنّ السلطة "بدأت هيكلية العقوبات على نحو يعيد الرواتب للمنتمين إلى فتح، ويقطعها عن الآخرين، لتحميل حركة حماس مسؤولية تأمين رواتب لهؤلاء، في سبيل الضغط عليها أكثر، وتوريطها في مزيد من الأزمات الداخلية"، موضحةً أنّ "عباس واللجنة المركزية لفتح اعتمدوا خطة جديدة للضغط على حماس، وذلك عبر قطع الرواتب عن غير الفتحاويين، وتحويل الأموال المقطوعة من الموظفين إلى أعمال أخرى في غزة، لزيادة قوة حركة فتح".

وتستهدف الخطة الجديدة تقويض حكم "حماس"، من خلال الضغط عليها أملاً في "انفجار" داخلي معيشي اقتصادي في وجه الحركة التي أظهرت في السابق عدم اكتراث كبير بهذه العقوبات، رغم تأثرها المباشر وحكومتها في غزة بالأزمة التي نتجت عن هذا التقليل المالي. وستحدث هذه الإجراءات مزيداً من الخلاف بين مكونات الشعب الفلسطيني في غزة، خصوصاً

أنّ العقوبات لم تستثن موظفين ينتمون لفصائل في "منظمة التحرير"، والذين شملتهم العقوبات وتعرضوا لقطع مستحقاتهم المالية أيضاً.

وقطعت السلطة المخصصات المالية الشهرية التي تتلقاها الجبهتان "الشعبية" و"الديمقراطية لتحرير فلسطين" من الصندوق القومي للمنظمة، منذ أكثر من عام، ولم يجر صرفها إلى الآن رغم الوعود المتكررة.

ويُخشى جدياً من تداعيات هذه الإجراءات في المرحلة المقبلة، لا سيما أنها تشد التزام مع عودة الحديث أميركياً عمّا يسمى بـ"صفقة القرن"، والتي كانت بعض التسريبات قد أظهرت أن من بين أهدافها محاولة فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية.

كما تضع هذه الإجراءات حركة "حماس" أمام عدد من الخيارات، أبرزها الاعتماد بشكل أساسي على مصر لإيجاد حلّ لأزمات القطاع وتوفير الالتزامات الحياتية. وبدا واضحاً أنّ القاهرة تتجهز لمثل هذا الخيار من خلال توسيع المعبر التجاري مع القطاع بالقرب من معبر رفح البري؛ ومن بين الخيارات الأخرى احتمال لجوء "حماس" لتفعيل عمل اللجنة الإدارية، لإدارة الحكم في غزة، والتي كانت قد حلّتها في أيلول عام ٢٠١٧، أو ربما الذهاب إلى تشكيل لجنة فصائلية للحكم، وحتى التحالف مع تيار القيادي السابق في حركة "فتح"، محمد دحلان، لتسيير الأوضاع في القطاع.

لكن دون الخيارين الأخيرين عوائق كثيرة، إذ إنّ الفصائل ترفض المشاركة في هذه اللجنة لإدارة شؤون القطاع، كما ترفض المشاركة في الحكومة الفصائلية التي يجري بحث تشكيلها من قبل حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية في رام الله، لخلافة حكومة الوفاق.

ويبدو مع كل الضغط الداخلي في غزة، والضغط الخارجي أيضاً، والتلويح بين الحين والآخر بخيار الحرب الإسرائيلية على القطاع، أنّ الأوضاع لن تستقر قريباً، وأنّ المصالحة لن تتقدّم، والانقسام سيبقى قائماً في الساحة الفلسطينية إلى حين "توفّر إرادة الأطراف المختلفة".

وتعزّز هذه الأوضاع من الاعتقاد السائد بأنّ اللقاء المرتقب في موسكو للفصائل الفلسطينية لبحث المصالحة الوطنية، وكذلك اللقاء الذي ستدعو إليه مصر للغرض نفسه، وفق

ما أعلن عضو المكتب السياسي لـ"حماس" حسام بدران، لن يُحدثا أي تقدم في مسار إنهاء الانقسام المستمر منذ ١٢ عاماً،

ومن المقرر أن تدعو مصر للقاء وطني فلسطيني جديد في القاهرة، لبحث التحديات التي تواجه المشروع الوطني الفلسطيني وسبل إعادة الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام. ويفهم من هذه الدعوة أنها رد غير مباشر على الدعوة الروسية للفصائل.

وأكد **تجمع عوائل الشهداء**، أن قطع الرئيس عباس لرواتب عائلات الشهداء والأسرى يعد تجاوزاً لكافة القيم الوطنية والنضالية وطعنة غدر في ظهر الثورة الفلسطينية؛ وقال التجمع في بيان صحفي إن: "ما اقترفته سلطة التنسيق الأمني بزعامة عباس من تطاول على القامات والرموز الوطنية الوحودية، يعد تجاوزاً لكافة القيم الوطنية والنضالية والثابت الفلسطينية وهي طعنة غدر في ظهر الثورة الفلسطينية"؛ وأوضح أن قطع رواتب الآلاف من عوائل الشهداء - الأكرم منا جميعاً - وعلى رأسهم قامات وطنية كبرى من قيادات الحركة الوطنية وكافة ألوانها، لن نسمح به؛ وشدد التجمع بالقول: "لن نسمح بمرور هذه الجريمة البشعة مرور الكرام، ولن نتسامح مع كل من له يد في هذه الجريمة".

ولفت إلى أن هذا السلوك الأرعن يأتي في وقت يتباهى فيه عباس بحماية الشباب الإسرائيلي، ويطلق عنان عدوانه على عوائل الشهداء الذين ضحوا بدمائهم في سبيل الوطن؛ وقطعت السلطة رواتب نحو ٥ آلاف موظف إضافة لرواتب نحو ١٧٠٠ من رواتب الأسرى والأسرى المحررين، والإعانات الشهرية لأهالي وأسرى الشهداء في غزة.

فيما اعتبرت **الفصائل الفلسطينية في غزة**، قرارات السلطة بقطع رواتب الموظفين بالقطاع ، بانها تعمل على فصل غزة إدارياً تمهيداً لفصله جغرافياً عن باقي الوطن، في خطوات مشبوهة تتساق مع مخططات الاحتلال.

واعتبرت الفصائل، أن قطع الرواتب جريمة تزيد من معاناة وآلام شعبنا في غزة وتماهي واضح مع مصالح الاحتلال وتمهد لصفقة القرن. وقالت الفصائل: "إن هذه القرارات التعسفية تأتي في الوقت الذي تتعرض فيه قضيتنا الوطنية لمؤامرات وتحديات خطيرة وغير مسبوقة، وفي

ظل الهجوم الصهيونية الشرسة ضد أهلنا في قطاع غزة عبر تشديد جريمة الحصار وإستمرار الإنتهاكات، وتصاعد العدوان الذي طال كل الأرض الفلسطينية".

ورأت، أن هذه الإجراءات العقابية والاجرامية التي تقترفها قيادة السلطة بحق أهلنا في غزة تعمل على فصل غزة إدارياً تمهيداً لفصله جغرافياً عن باقي الوطن، فتلك الخطوات المشبوهة تتساق مع مخططات الاحتلال هي مرفوضة ومدانة. واعتبرت فصائل المقاومة أن ما قامت به السلطة من قطع رواتب الآلاف من الموظفين والجرحى وأهالي الشهداء هو جريمة جديدة تضاف إلى سجّل الإجراءات الإجرامية التي تفرضها السلطة بحق أبناء شعبنا في غزة. وأكدت، أن هذه الاجراءات التي طالت الموظفين وأهالي الشهداء والأسرى هي ممارسات غير قانونية تمعن في إذلال ومعاقة أبناء غزة بشكل غير أخلاقي، مما يستوجب ذلك محاسبة مرتكبي هذه الجريمة وتقديمهم للعدالة.

قطر حولت ١,١ مليار دولار لغزة

ذكرت صحيفة "هآرتس" العبرية، أن دولة قطر حولت لقطاع غزة، أكثر من ١,١ مليار دولار على مدار ٦ سنوات، ما بين السنوات ٢٠١٢ - ٢٠١٨؛ وفقا لتقرير قدمته الشهر الماضي جهة دولية إلى المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، وأكد مسؤولون إسرائيليون صحة التقرير؛حيث ان هذه المبالغ دخلت إلى غزة بمصادقة الحكومة الإسرائيلية، وأنه خلال العام ٢٠١٨ وحده حولت قطر مبلغ ٢٠٠ مليون دولار كمساعدات إنسانية، لتسديد أثمان وقود ورواتب الموظفين.

كما أن قطر التزمت بتحويل مئات ملايين الدولارات في المستقبل عن طريق أنظمة المساعدات التابعة للأمم المتحدة، وذلك في الوقت الذي امتنعت فيه دول عربية أخرى، خاصة الخليجية منها، عن تقديم الدعم لقطاع غزة، وحتى أنها لم تلتزم بتعهداتها بتقديم مساعدات ودعم مالي للسلطة الفلسطينية أيضا.

وبحسب الصحيفة، تم تقديم تقرير للكابينيت، حول صرف هذه الأموال، وجاء في التقرير، أن ٤٤% من أموال قطر، جرى استثمارها في البنية التحتية، بينما تم تحويل قرابة ٤٠% من هذه المبالغ إلى التعليم والصحة، وباقي المبالغ تم صرفها كرواتب للموظفين. وأضاف التقرير أنه خلال العام الماضي، وبمصادقة "إسرائيل"، حولت قطر مبلغ ٥٠ مليون دولار إلى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، بعد أن واجهت الوكالة خطر الإغلاق في أعقاب قرار الولايات المتحدة وقف تمويلها.

ونقلت صحيفة "هآرتس" عن مصدر سياسي إسرائيلي مطلع قوله: "إن التبرعات القطرية للأونروا، في العام ٢٠١٨، أنقذت الوكالة من الانهيار ومكنتها من مواصلة نشاطها من أجل مصلحة سكان القطاع". وأشارت الصحيفة إلى أن الحكومة اضطرت إلى الموافقة على تحويل الأموال القطرية إلى غزة، في أعقاب رفض السلطة الفلسطينية تقديم مساعدات للقطاع، وقرارات عباس بفرض عقوبات على السكان بغزة، وبعد أن رفضت مصر مقترحات أميركية بتقديم مساعدة لقطاع غزة.

ووفقا للصحيفة، فإنه في شهر كانون الثاني من العام الماضي، دعا جاريد كوشنير مستشار الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ممثلين عن مصر والسلطة الفلسطينية وإسرائيل إلى اجتماع لاقتراح إنشاء منطقة فلسطينية في سيناء، وإنشاء منطقة تجارة حرة، وتحسين فتح معبر رفح بضمان أمن إسرائيل؛ إلا أن ممثل مصر رفض الاقتراح، وأدرك المشاركون أن مصر ليس لديها نية لإدخال الفلسطينيين إلى أراضيها؛ كما رفضت مصر تزويد غزة بالكهرباء بتمويل من مصادر دولية، لأنها لا تريد أن تعتمد حماس عليها.

وتشير الصحيفة، إلى الخطوات الإسرائيلية في حشد دعم دولي لغزة بعد قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب وقف دعم الأونروا، ما أثار مخاوف أمنية كبيرة لدى الجهات الأمنية والعسكرية في إسرائيل، ودفعها للتحرك من أجل حشد الدعم، بما في ذلك السماح لقطر بالتدخل بشكل أكبر من خلال دعم مشاريع مختلفة بعلم ومشاركة الأمم المتحدة ومنسقتها نيكولاي ميلادينوف.

وبحسب الصحيفة، فإن حماس تسعى منذ بدء المسيرات الحدودية في آذار الماضي، إلى تحويل الوضع الإنساني باتجاه إسرائيل، ما دفع الحكومة لدراسة مقترح بإعادة تشغيل معبر كارني وتحويله لمركز صناعي كبير يدار من قبل شركات في غزة وإسرائيل، بالإضافة إلى بلدان أخرى لإحياء الوضع الاقتصادي والحياة بغزة، حيث وافق حينها نتياهو وأفيغدور ليبرمان على المشروع الذي ستكون تكلفته مئات الملايين من الدولارات سيتم دعمه عبر دول مختلفة.

وقال مصدر إسرائيلي، إن هذا الاقتراح أيده ليبرمان بعد أن فشلت فكرة بناء ممر بحري لغزة عبر قبرص بعد رفض نتياهو ووزراء آخرون ذلك، حيث سعى ليبرمان من خلال ذلك إلى إيجاد بديل لخطة الوزير يسرائيل كاتس لإنشاء جزيرة اصطناعية قبالة سواحل غزة.

الانتهاء من إنشاء ساحة جمركية قرب "كرم أبو سالم"

أفاد المدير العام للتخطيط والسياسات بوزارة الاقتصاد الوطني أسامة نوفل، بأن الوزارة وبالتعاون مع وزارات أخرى، ستنتهي قريباً من إنشاء ساحة جمركية خارجية لاستقبال البضائع الواردة من معبر كرم أبو سالم، وبوابة صلاح الدين جنوب قطاع غزة؛ وأن الساحة الجمركية هدفها متابعة السلع والبضائع الواردة إلى قطاع غزة، ومدى مطابقتها للشروط والمواصفات الفلسطينية.

كما وأشار، إلى أن الإجراءات الرقابية بعد تسلم حكومة الحمد لله إدارة المهام في معبر كرم أبو سالم لم تكن كافية، مما استدعى من المسؤولين الحكوميين في قطاع غزة اتخاذ إجراءات مشددة لمتابعة السلع الواردة وصولاً إلى إنشاء هذه الساحة الجمركية. وأوضح، أن الساحة الجمركية تقدر مساحتها (٨) دونمات، وتقع في حدود معبر رفح في المنطقة الغربية لصالة الأفراد، وستكون جاهزة في غضون أيام. ويجري العمل على تزويد الساحة الجمركية بغرف ثابتة ومتنقلة للعاملين في الوزارات التي لها علاقة بعمل المعابر كالاقتصاد والزراعة والمالية، وتزويدها بشبكات كهرباء ومياه وانترنت.

يذكر، أنه ومنذ تسلم السلطة للمعابر نهاية العام قبل الماضي يتم "يوماً" إتلاف كميات كبيرة من البضائع نتيجة غياب الطواقم الفنية المختصة في معبر كرم أبو سالم.

إسرائيل تشرع ببناء جدار مع غزة

شرعت وزارة الأمن الإسرائيلية، ببناء جدار على طول السياج الأمني مع قطاع غزة المحاصر، مثلما أعلن بنيامين نتنياهو خلال جلسة الحكومة الأسبوعية. وأفادت صحيفة "هآرتس"، أنه تم بدء أعمال البناء بالجزء العلوي من الجدار الجديد على طول السياج الأمني مع قطاع غزة، إذ سيتم بناء الجدار على طول مسار الجدار الذي تم بناؤه تحت الأرض ضد الأنفاق، وسيكون طوله ٦٥ كم وارتفاعه ٦ أمتار، على أن تنتهي الأعمال بالجدار في نهاية العام الجاري.

وقال رئيس مديرية الحدود في الوزارة، الجنرال عيران أوفير، إن "الجدار مناسب للتهديدات من قطاع غزة وسيعطي أجوبة لمنع الدخول إلى إسرائيل"؛ ووفقاً لوزارة الأمن، فإن أعمال البناء بدأت منذ بداية الشهر، ليكون عائقاً أمام سكان غزة ولأي محاولات "تسلل" من فوق الأرض، أو تنفيذ أي هجمات؛ مبينة أن مسار الجدار العلوي فوق الأرض سيوصل بالحاجز البحري الجديد بالقرب من شاطئ "زيكيم" وصولاً إلى معبر كرم أبو سالم.

وأعد مخطط بناء الجدار "الفوق أرضي" في منتصف العام الماضي، ليكون مؤلف من ثلاثة أقسام، فالقسم الأول في داخل الأرض لمحاربة الأنفاق، والثاني في عرض البحر عند حدود "زيكيم" البحرية، والثالث فوق الأرض على طول السياج الأمني. وسيكون الجدار مكوناً من عائق تحت الأرض، بالإضافة إلى سياج مرتفع فوق الأرض بما يشبه السياج الذي تم تشييده على الحدود مع مصر. ومن أجل التعجيل في بناء الجدار، قررت الحكومة العام، الاستعانة بنحو ألفي عامل أجنبي غالبيتهم من الصين، وذلك بغرض تسريع بناء العائق الأرضي في محيط القطاع. وقدرت تكلفة هذا المشروع بعشرات المليارات من الدولارات، إلا أن الخطة التي أقرتها وزارة الأمن، ستشيد هذا الجدار بتكلفة ستصل ٢,٢ مليار شيكل.

نتنياهوو يحرض السفراء الأجانب على إيران وحزب الله

واصل بنيامين نتنياهو، التحريض على إيران وحزب الله، حيث أجرى إرشادا لبعثة سفراء أجانب معتمدين لدى الأمم المتحدة وصلوا إلى فلسطين المحتلة، وذلك قبل سفرهم إلى الحدود الشمالية مع لبنان للقيام بجولة ميدانية هناك.

وقال نتنياهو مخاطبا السفراء الأجانب: "يطراً تغير كبير في الشرق الأوسط وهو عبارة عن صعود الشيوعية العدوانية في إيران التي تسعى إلى احتلال الشرق الأوسط وإلى تدمير إسرائيل وإلى الاستحواذ على أجزاء كبيرة أخرى من العالم؛ زاعما أن إيران تمتلك عددا كبيرا من الوكلاء وأحدهم هو حزب الله الذي انضم الآن إلى الحكومة اللبنانية. وأضاف: "هذا هو فعلا توصيف خاطئ لحزب الله هو من يسيطر بالفعل على الحكومة اللبنانية ومغزى ذلك هو بأن إيران تسيطر على الحكومة اللبنانية؛ من المهم نقل هذه الرسالة القوية، مثلما قمنا بحال دون الأنفاق الإرهابية سنحول دون أي عدوان سينطلق من لبنان ومن سورية أو من إيران نفسها؛ وتابع: "نحن ملتزمون بحال دون هذا العدوان وبهذا ندافع ليس عن إسرائيل فحسب بل عن الدول المجاورة لنا وعن سلامة العالم أجمع أيضا".

ووصل إلى البلاد بعثة تتكون من عشرات السفراء الأجانب المعتمدين لدى الأمم المتحدة، بزيارة تستغرق خمسة أيام، حيث زار السفراء القدس المحتلة، وتفقدوا الأنفاق التي تم تدميرها من قبل جيش الاحتلال، ضمن الحملة العسكرية "درع شمالي"، حيث زعم أن حزب الله قام بحفرها تحضيراً لأي مواجهة عسكرية شاملة بالمستقبل.

حماس تشعر بنشوة الانتصار وإسرائيل ذاهبة إلى موجة قتال "محدودة"

قالت القناة العاشرة العبرية أن مخاوف تسود في الدوائر الأمنية الإسرائيلية من اندلاع حرب مباشرة مع حركة حماس، في ظل شعورها بالقوة، بعد الانتصار الذي حققته في التصعيد الأخير منتصف تشرين ثاني الماضي. ووفقا للمحلل الإسرائيلي، في القناة العاشرة العبرية، "تسفيكا

بحزقيلي: "إن التوقعات تشير إلى أن "إسرائيل" ذاهبة إلى موجة عنف أخرى مع حركة حماس، بعد رفض الأخيرة العلني لتلقي الدفعة الثالثة من الأموال القطرية والبالغة (١٥ مليون دولار)". وأضاف، "التقديرات لأجهزة الأمن الإسرائيلية تشير إلى إمكانية استئناف المواجهات العنيفة على السياج الحدودي مع قطاع غزة، وأنه ليس لدى حماس مشكلة في اندلاع جولة قتال جديدة قصيرة في ظل شعورها بالقوة".

وأشار إلى أن "حركة حماس باتت تعرفنا وتعرف أنماط سلوكنا، وأنا في فترة انتخابات ولا نريد مواجهة، ولذلك هي ليس لديها مشكلة في زيادة المظاهرات على السياج، لأنها تعلم أن دولة إسرائيل لن تشرع في عملية واسعة ضد غزة قبل الانتخابات". ووفقاً للقناة فإن حماس تشعر بنوع من القوة في المرحلة الحالية، وترى أنها تمتلك أوراق قوة، وبالتالي فلا مشكلة لديها للخروج لجولة قتال محدودة على حدود قطاع غزة، يتم من خلالها قصف المستوطنات المحيطة بالقطاع والمدن إذا تطلب الأمر.

شركات سياحية كبرى تسهم في التوسع الاستيطاني الإسرائيلي

اتهمت منظمة العفو الدولية شركات عملاقة لحجز الأماكن السياحية عبر الإنترنت مثل "إير بي إن بي" و"بوكينج.كوم" و"إكسبيديا" و"تريب أدايزور" بتوسيع النشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية "والتربح من جرائم الحرب" من خلال إقامة أعمال مع الإسرائيليين في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

وأضافت المنظمة في تقرير جديد بعنوان "الوجهة .. الاحتلال" أن تلك الشركات "تغذي انتهاكات حقوق الإنسان ضد الفلسطينيين، بإدراجها مئات الغرف والأنشطة داخل المستوطنات القائمة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية"؛ وإنها "وثقت كيف تساعد شركات الحجز عبر الإنترنت على تشجيع السياحة إلى المستوطنات "الإسرائيلية" غيرالقانونية، ومن ثم تسهم في استمرار وجودها وتوسعها". وقالت: "يعتبر قيام "إسرائيل" بتوطين مدنيين "إسرائيليين" في الأراضي الفلسطينية المحتلة انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، ومن ثم فهو

جريمة حرب؛ وبالرغم من ذلك، تواصل الشركات الأربع العمل في المستوطنات، وتجنّي الأرباح من هذا الوضع غير القانوني".

ومن بين المستوطنات الواردة في تقرير منظمة العفو الدولية مستوطنة كفار أدوميم، وهي موقع سياحي متنامي وتقع على مسافة أقل من كيلومترين من قرية الخان الأحمر الفلسطينية البدوية، التي أصبح هدمها بالكامل على أيدي القوات الإسرائيلية أمراً وشيكاً بعدما أعطت المحكمة العليا الإسرائيلية الضوء الأخضر لذلك. ويُعد توسيع مستوطنة كفار أدوميم والمستوطنات المحيطة بها أحد العناصر الأساسية التي تشجع ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان ضد أهالي المنطقة البدو، بحسب المنظمة.

الاستيطان في برامج أحزاب الائتلاف الحكومي

أظهرت معطيات نشرتها دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية أن حكومات بنيامين نتنياهو أنشأت خلال الأعوام العشرة الأخيرة ٧ مستوطنات جديدة في الضفة الغربية المحتلة، منها ٦ "بلدات استيطانية" وتجمع استيطاني واحد (غاني موديعين)، بالإضافة إلى "بلدة استيطانية" واحدة في القدس المحتلة؛ ولا تشمل هذه المعطيات التوسيعات التي أجريت على المستوطنات القائمة أو البؤر الاستيطانية غير القانونية وفقاً للقانون الإسرائيلي التي نمت كالفطر في طول الضفة الغربية وعرضها على قمم الجبال والتلال وفي مناطق الأغوار الفلسطينية.

وفي السياق قالت منظمة "بتسيلم" في تقرير حديث لها إن المحكمة العليا الإسرائيلية تشرعن الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وتضفي مظلة قانونية عليه؛ الأمر الذي يتناقض مع القوانين الدولية؛ ووفقاً لـ"بتسيلم" فإن إسرائيل أقامت نظامين قضائيين الأول مدني للمستوطنين والثاني عسكري للسكان الأصليين. فقد صادقت المحكمة العليا ومنذ احتلال الضفة الغربية العام ١٩٦٧ على تشكيل هيئتين قانونيتين وهيئتي تنظيم وبناء منفصلتين، وقامت السياسة الإسرائيلية على التمييز بين المستوطنين والفلسطينيين. وأكد التقرير بأن "المحكمة العليا تتجاهل عدم وجود فلسطينيين في مجلس التنظيم الأعلى التابع لـ "الإدارة المدنية الإسرائيلية"،

وأن هذا المجلس يعتمد بخصوص البناء الفلسطيني، مخططات هيكلية منذ عهد الانتداب البريطاني قبل ٨٠ عاماً والتي لا تتوافق مع الأوضاع الراهنة ، فيما يعتمد مخططات هيكلية حديثة للمستوطنين؛ وذكر التقرير أن ٢٥٠ مستوطنة وموقعا استيطانيا أقيمت خلال الخمسين عاماً الأخيرة في الضفة الغربية مقابل بلدة فلسطينية واحدة فقط، أقيمت في أعقاب تهجير سكانها لإقامة مستوطنه مجاورة للبلدة.

فيما أفادت "منظمة كيرم نيوت الاسرائيلية" أن دائرة الاستيطان منحت قروضا سكنية من أموال الجمهور لبناء غير قانوني كما هو حال بيت غير قانوني في مستوطنة "عيلي" ويعود البيت للمستوطن جلعاد آخ، الذي يتأسس تنظيم "حتى هنا" الذي يركز نشاطه في "غرس" نشطاء مخفيين في التنظيمات اليسارية وتوثيق نشاطاتها من الداخل.

مستوطنة "عيلي" المذكورة بنيت بدون مخطط بناء للمدينة وبناء على ذلك كلها غير قانونية حسب القانون الاسرائيلي والبيوت لا يوجد بها ترخيص أو مصادقة رسمية وخطة لتسوية بشأن شرعنتها بأثر رجعي لا زالت عالقة في إجراءات "الإدارة المدنية". "كما أن عدد من البيوت فيها بنيت أيضا خارج ما يسمى "أراضي الدولة" وقد أظهرت وثائق مسجل القروض السكنية انه في العام ٢٠١٠ منحت دائرة الاستيطان فرع الهستدروت الصهيونية العالمية قرضا لهذا المستوطن وزوجته مقابل البيت المبني على قسيمة ٣٧١ في عيلي، هذا رغم أنه لا يمكن إعطاء قرض سكني لبيوت غير قانونية وبدون ترخيص. وهذه ليست المرة الأولى التي منحت فيها الدائرة الاموال التي تلقتها من الحكومة لاغراض اقامة بؤر استيطانية ومستوطنات خلافا للقانون .

ومعروف أن دائرة الاستيطان هذه ساعدت خلال ٢٠ سنة منذ التسعينات في اقامة بؤر استيطانية كثيرة في ارجاء الضفة الغربية منها مزرعة "سكاري او" مزرعة ايتمار "جفعوات عولام عمونه وغيرها ومنحت قروضا سكنية لمستوطنين من اموال الجمهور مقابل رهن قسائم وهمية للاراضي كما هو الحال في مستوطنة ايتمار الى الجنوب من مدينة نابلس .

على صعيد آخر سادت أجواء الانتخابات المبكرة للكنيست الاسرائيلي دعاية تدور حول وثيقة استيطانية تدعو لتوطين مليون مستوطن جديد في الضفة الغربية والعمل على إحلالهم

محل المواطنين الفلسطينيين سكان البلاد الأصليين، حيث وقع عشرات الوزراء من حكومة الاحتلال وأعضاء كنيست في الأحزاب اليمينية خلال الأيام الماضية على وثيقة بادرت إليها حركة "نحلاه" بالتعهد بتنفيذ خطة الاستيطان لرئيس الوزراء السابق في الاحتلال "يتسحاك شامير".

وتهدف الخطة إلى رفع أعداد المستوطنين في الضفة الغربية إلى مليوني مستوطن. وتمثل الخطة تغييراً من النهج الحالي للبناء داخل المستوطنات القائمة إلى نهج بناء مستوطنات كبيرة جيدة في كل مناطق الضفة المحتلة؛ رئيس الكنيست الحالي "يولي أدلشتاين" وقع على التعهد، إضافة لعدد من الوزراء وأعضاء الكنيست كان أبرزهم: "إسرائيل كاتس"، "يريف ليفين"، "جلعاد أردان"، "أيليت شاكيد"، "نفتالي بينت"، "ميري ريغف"، "أيوب قرا" وتساحي هنغبي. وجاء في نصّ التعهد حسب ما ذكرت مصادر عبرية بأن الموقع على الوثيقة يتعهد بالعمل على تنفيذ الخطة لإسكان مليوني مستوطن بالضفة الغربية، ويتعهد بالعمل على "تحرير" أراض في الضفة الغربية، والعمل على إلغاء إعلان حل الدولتين لشعبين، والإعلان عن دولة واحد لشعب واحد.

هذا التصعيد قبيل الانتخابات، ليس بسياسية جديدة، بقدر ما هو وسيلة عنصرية تعتمد عليها حكومات الاحتلال المتعاقبة في مزادها الانتخابي للحصول على أصوات الشارع الإسرائيلي وتحديد المستوطنين، حيث يحتل ملف الاستيطان مكانة هامة في مزاد الانتخابات، من خلال المصادقة على مشاريع استيطانية وتصعيد في عمليات نهب الأرض الفلسطينية وتهويدها خاصة في القدس الشرقية المحتلة ومحيطها وفي عموم المناطق المصنفة "ج" والتي تشكل غالبية مساحة الضفة الغربية المحتلة، وإطلاق يد المستوطنين للاستيلاء على الأراضي وتجريفها، والتنكيل بالفلسطينيين بهدف كسب المزيد من الأصوات.

وفي هذا الإطار أكد وزير السياحة في حكومة الاحتلال ياريف ليفين، أن هدف الحكومة اليمينية الإسرائيلية القادمة، تسريع البناء الاستيطاني في المستوطنات بالضفة الغربية بشكل كبير، استعداداً لتوطين مليون مستوطن يهودي. وجاءت تصريحات ليفين، خلال زيارته "لمجلس السامرة الاستيطاني" والذي يشرف على المستوطنات الإسرائيلية في شمال الضفة الغربية

المحتلة، ولقائه رئيس المجلس يوسي داغان. وقال ليفين: "اتفقنا على ضرورة تعزيز الاستيطان، وتسريع البناء، وخلق وضع لا تنمو فيه المستوطنة بل تتطور بسرعة ليس فقط من أجل احتياجات المستوطنين بل أيضاً لنمو المستوطنين"، وأضاف: "هدفنا توطين مليون يهودي في يهودا والسامرة" (الاسم اليهودي للضفة الغربية)، "ويجب تحقيق هذا الهدف في وقت قصير"، مشدداً على أن التحدي الذي يواجه الحكومة المقبلة هو تسريع البناء، ونمو الاستيطان. ومن جانبه، قال رئيس المجلس يوسي داغان: "نحن قلقون للغاية بشأن التباطؤ في معدل النمو في يهودا والسامرة"، مشيراً إلى أنه "في الوقت الذي تكون فيه حكومة وطنية، يجب أن تكون مهمتنا المشتركة في المصطلح التالي؛ زيادة البناء وتنظيم المجتمعات (المستوطنات) الفتية لمنع قيام دولة عربية على الأرض؛" فيما شددت وزيرة القضاء الإسرائيلية ايليت شاكيد على أن حزبها "اليمن الجديد" بقيادتها يؤيد ضم المنطقة C في الضفة الغربية إلى إسرائيل، من خلال تطبيق القانون الإسرائيلي في المنطقة C ، "فهذا كان دائماً إيماننا، وننوي فعل ذلك"، على حدّ زعمها.

وعلى صعيد آخر، وفي الميدان أجرى ما يسمى قائد المنطقة الوسطى بالجيش الإسرائيلي الجنرال نداد فدان جولة في المجلس الاستيطاني الإقليمي "بيت إيل" بالضفة الغربية واستطلع خلال الزيارة أهم التهديدات والتحديات الأمنية التي تواجه المستوطنين في مستوطنة "بيت إيل"، وتحديد المتطلبات اللازمة لتوفير الاحتياجات الأمنية.

القراءة الميدانية للأوضاع الأمنية في قطاع غزة

قال باحث أمني إسرائيلي إن "القراءة الميدانية للأوضاع الأمنية في قطاع غزة تشير أن حماس ستواصل سياستها العسكرية تجاه إسرائيل، ولو بطريقة محدودة، لأن الحركة تبادر في هجماتها المختلفة، في حين أن إسرائيل تكتفي بالرد عليها".

وأضاف عاموس غلبوع، عميد الاحتياط في الجيش الإسرائيلي، في مقاله بصحيفة معاريف، وترجمته "عربي ٢١" أن "المعطيات الإحصائية والمقارنات الرقمية أظهر صورة مخالفة

عما أظهرته التغطية الإعلامية لمسيرات العودة الفلسطينية منذ مارس الماضي، حيث اقتصرَت الصورة الواردة إلى الإسرائيليين على كاميرات حماس، وما تصدره للرأي العام العالمي، وتركز بالعادة على مشاهد القتلى من الأطفال والنساء".

وأكد غلبوع، المستشار السابق بمكتب رئاسة الوزراء للشؤون العربية، وألف سلسلة كتب عن المخابرات الإسرائيلية، ويكتب بشكل دوري في الصحافة الإسرائيلية، أن "قطاع غزة شهد في السنة الأخيرة معدلاً متزايداً من مستويات الهجمات المعادية والعمليات المسلحة التي تستهدف إسرائيل بعد ثلاث سنوات من الهدوء النسبي منذ انتهاء حرب غزة الأخيرة الجرف الصامد ٢٠١٤، وهو ما يشير إلى دلالات هامة".

وأشار أن "أول هذه الدلالات أن مسيرات العودة التي انطلقت يوم الثلاثين من آذار ٢٠١٨، تخللتها الكثير من أحداث المقاومة الخشنة، وقد تصدر عناصر حماس هذه المسيرات، وما رافقها من أعمال ضد الجنود الإسرائيليين، حتى أن معظم قتلى هذه المسيرات كانوا من عناصر الحركة، ولذلك فإن أي اتفاق تسوية مع حماس، بما في ذلك إدخال الأموال إلى غزة، لا يشمل وقف المسيرات سيكون مؤقتاً، وسيبقى الواقع الميداني معرضاً لأي هزة وعدم استقرار".

وأضاف أن "الدلالة الثانية أن إطلاق قذائف الهاون والصواريخ وصلت ذروتها خلال العقد الأخير خلال هذا العام، باستثناء حرب غزة، فقد بلغ عددها ١١١٩ قذيفة سقطت داخل إسرائيل، وفي الماضي البعيد كان هذا العدد من القذائف سبباً كافياً لأن يقوم الجيش الإسرائيلي بتوجيه ضربة قاسية وقوية ضد حماس، لكن هذا لم يحصل السنة الماضية".

وأكد أن "الدلالة الثالثة أن مستوى الهجمات، وحجمها، كانت تبادر إليه حماس، في حين اكتفت إسرائيل بالرد، وليس المبادرة، مع العلم أن هذه الهجمات لم تتأثر بالضغوط والتهديدات التي ترسلها إسرائيل تجاه حماس، الأمر الذي يعطي توقعاً للسنة الجارية بأن حماس ستواصل سياستها الدائمة بالتحرش العسكري بإسرائيل، ولكن بطريقة حذرة محدودة، بما يشمل إمكانية نشوب تصعيد عسكري واسع، رغم أنه ليس لديها مصلحة بوقوعه".

الكاتب انتقل في حديثه إلى الضفة الغربية، بالقول أن "استمرار تراجع مستوى العمليات الشعبية كالطعن والدعس وإطلاق النار بوصولها ٥٥ عملية جوهرية، لا تشمل إلقاء الحجارة على سيارات المستوطنين ودوريات الجيش الإسرائيلي، مقابل ٨٢ هجمة في عام ٢٠١٧، في حين أن عدد القتلى الإسرائيليين من هذه العمليات وصل ١٢ قتيلا، مقابل ١٨ آخرين في ٢٠١٧"؛ وأضاف أن "ذروة هذه العمليات الفلسطينية الشعبية بلغت ١٧١ هجوما في ٢٠١٥، ومنذ ذلك الوقت نشهد تراجعا تدريجيا، مع أن هذه العمليات من شأنها زيادة ثقافة الشهداء عبر الوسائل التربوية والتعليمية، كما تقوم السلطة الفلسطينية بتقديم الدعم المالي لعائلات منفي هذه الهجمات"؛ وأوضح أن "حماس لم تنجح في تصدير عملياتها إلى الضفة الغربية، رغم ما أنفقته من إمكانيات كبيرة، لكن الجهود الأمنية الحثيثة لجهاز الأمن الإسرائيلي العام "الشاباك" وقوات الجيش الإسرائيلي أحبطت أكثر من ٤٨٠ محاولات لتنفيذ هجمات فلسطينية قاسية".

قال **يوسي ميلمان** الخبير العسكري والأمني الإسرائيلي، إن فرصة التوصل لاتفاق تهدئة طويل الأمد في قطاع غزة ستكون ضئيلة حتى لو تم انتخاب حكومة جديدة في إسرائيل؛ وأوضح أن إسرائيل تتمسك بموقفها الذي أبلغته لكافة الأطراف والوسطاء والمجتمع الدولي، وهو أن أي تحسن للوضع بغزة ورفع الحصار الكامل، يستلزم إعادة الأسرى والمفقودين الإسرائيليين، وأنه بدون ذلك لن يكون هناك اتفاق ثابت؛ وأشار إلى أن التفاهات الحالية للهدوء ستنتهي بشكل كامل مع موعد الانتخابات في التاسع من ذاك الشهر؛ مشيرًا إلى أن ذلك قد يشعل الأوضاع خلال فترة الانتخابات.

وذكر أنه في إسرائيل يتم الاستعداد لإمكانية استئناف إطلاق البالونات الحارقة والمتفجرة تجاه مستوطنات غلاف غزة في الربيع والصيف؛ وبين أن ذلك سيتسبب مجددًا بردود فعل، ويضع الجانبين في دائرة العنف المفرغة، وأن ذلك قد يحدث في أكثر الأوقات غير المناسبة بالنسبة لإسرائيل وهي فترة الانتخابات، أو بعدها مباشرة. ورجح أن الحكومة المقبلة لن تغير نهجها في استخدام الهدوء على المدى القصير جدًا وليس المدى الطويل، بهدف جلب الهدوء

النسبي على الحدود وإنهاء حرب الاستنزاف. وقال ختامًا "إن غزة ستبقى عبارة عن برميل بارود يمكن أن يشتعل ويؤثر على نتائج الانتخابات، أو الاتصالات لتشكيل حكومة فيما بعد".